

2 تطور الفكر الاقتصادي

ارتبطت أهمية دراسة الفكر الاقتصادي وتاريخه مع نوعية وطبيعة آراء المفكرين الاقتصاديين، مما أدى لانقسامهم الى عدة مجموعات، فترى مجموعة منهم أنه لا حاجة للاهتمام بدراسة الفكر الاقتصادي وتاريخه، لأنه يحتوي على العديد من الأخطاء، بينما ترى مجموعة أخرى أنه لا يمكن فهم علم الاقتصاد إلا من خلال دراسة تاريخه.

أ/ الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

يعتبر الفكر الاقتصادي مجموعة من الآراء والانطباعات التي تتعلق بالوقائع التي عايشها المجتمع في مرحلة زمنية معينة، وهي أفكار ايديولوجية لا علاقة لها بالتحليل العلمي، وعليه يكون من الأفضل اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان عليه الوضع في تلك الأزمنة.

أ.1/ الفكر الاقتصادي في مصر الفرعونية: قام الاقتصاد في مصر الفرعونية على الزراعة، وكانت أراضي الدولة كلها مملوكة لفرعون باعتباره ذلك الإله الذي يهب حق الانتفاع بها، كما امتلك أيضا كل موارد ومصادر المعادن الثمينة كالذهب والفضة، كذلك بسطت الدولة نفوذها في مجال الري ومصادر المياه وتنظيمها.

لهذا كان النظام الاقتصادي في مصر الفرعونية قائما على كفاية أفراد مجتمعه وإفقاره بما يحصلون عليه من أجور زهيدة مقابل مساهمتهم في الإنتاج، هذا كله انعكس بدوره على انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض أعداد السكان.

أ.2/ الفكر الاقتصادي اليوناني

لقد تناول بعض الفلاسفة اليونانيون بدراسة بعض المشكلات الاقتصادية رغم أنها كانت أفكار محدودة وسطحية، بحيث لم تصل الى وضع معايير وقواعد تفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من أنواع الدراسات، فالإقتصاد في الفكر الإغريقي دراسة تابعة ومحدودة، وهذا يعود للسببين التاليين:

- السبب الأول يتمثل في أن بحث الفلاسفة للدراسات الاقتصادية في العصر اليوناني، جاءت مرتبطة بأبحاثهم في السياسة والفلسفة والأخلاق.

- أما بالنسبة للسبب الثاني فقد ارتبطت مسألة العمل والانتاج في عرف اليونانيين بالعبودية والرق، ومن هنا تولد لديهم نوع من الاحتقار للعمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

فالدراسات اليونانية كانت قليلة بل ضئيلة، والدراسات الاقتصادية على بساطتها اقتصرت فقط على الفيلسوفين الاغريقين افلاطون وأرسطو، الذين وضعوا الأسس الأولى في إرساء دعائم الفكر الاقتصادي الحديث.

أ.3/ الفكر الاقتصادي الروماني:

لم يكن لدى الرومان نفس الميول الفلسفية التي كانت لدى الاغريق ولذلك لم يخلفوا وراءهم تراثا فكريا، يمكن ان نستخلص منه افكارا اقتصادية متميزة، رغم وجود بعض الاراء الاقتصادية التي نُسبت لبعض الحكماء لكنها في الحقيقة لم تكن الا امتدادا وتأثرا بالاراء اليونانية السابقة، ومن أمثالهم نجد شيشرون (سياسي وأديب روماني 106_43ق.م) الذي كان يفضل الزراعة على المهن الاخرى كالصناعة والتجارة اذ جعلها أولوية، لن الزراعة بحسبه تعتبر هي القطاع الاساسي الذي يسد حاجة المجتمع ومتطلباته الاساسية.

كذلك تعرض شيشرون الى مسألة الفائدة عن الفرض وهاجمها بشدة كما فعل ارسطو من قبل، بل اعتبر الفائدة عن القرض نوع من الشجع بل يعتبر كما انه كجريمة قتل النفس البشرية.

لكن امام كثرة المعاملات الاقتصادية بين الرومان بعضهم ببعض، كانوا يخضعونها لما يسمى بالقانون المدني، وكان تطبيق هذا القانون مقتصر على الرومان وحدهم، ولا يشمل الاجانب، ولكن مع كثرة التجارة مع الاجانب دعت الضرورة الى ايجاد القانون الذي ينطبق عليهم وهو قانون الشعوب، كذلك فتح القانون الروماني المجال امام بعض الافكار المتأثرة بالمذهب الفردي، كحق كل شخص في ان يعقد ما يشاء من العقود مع الغير وحق كل شخص في ملكية ما يشاء من الاموال.

ب/ الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

مرحلة العصور الوسطى هو ذلك الاطار الزمني الذي يبدأ منذ سقوط الامبراطورية الرومانية في يد القبائل الجرمانية التي احتلت روما، وتستمر الى غاية سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين.

ب.1/ الفكر الاقتصادي في اوروبا:

يعتبر النظام الاقطاعي هو النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في المجتمع الاوروبي ذلك الوقت، وتعود نشأة هذا النظام الى ما حدث من تطورات سياسية في اعقاب سقوط روما على يد القبائل الجرمانية، وتتمثل هذه التطورات السياسية في زوال الحكومة المركزية وتنصيب قادة الجيش حكاما على اقاليم الامبراطورية.

وتعتبر الزراعة النشاط الرئيسي في الاقتصاد الاقطاعي، وتشكل كل اقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن الاقطاعيات الأخرى وتقوم كل منها على اساس الاكتفاء الذاتي، وكانت اغلب المبادلات التجارية عينية دون حاجة الى استخدام النقود.

ب.2/ الفكر الاقتصادي الكنسي

في هذه الفترة كانت الكنيسة هي المسيطرة، ولكن لم يكن لمفكري هذه المرحلة الزمنية وعلى وجه التحديد "رجال الدين" أي تحليل اقتصادي، ولكن كان لديهم بعض الافكار الاقتصادية التي لها علاقة بالظروف والامور السائدة في عصرهم، ومن بينهم توماس الأكويني (1225-1274) وهو راهب وفيلسوف ومفكر اقتصادي ايطالي، ومن جملة أفكاره، انه بحث مشكلة مشروعية الملكية الفردية، وأخذ بما ذهب اليه ارسطو في الفكرتين التاليتين:

- يرى ان الملكية الخاصة افضل للنظم من حيث ان عناية الفرد بالاموال عندما يكون مالكا لها اكثر من عنايته بها، اذا لم يكن هو مالكا لها.

- ونادى ايضا ان حق الملكية الخاصة ليس حقا مطلقا كما اورده القانون الروماني ذلك أن الملك عليه ان يستخدم ملكيته للصالح العام.

اما بالنسبة لمسألة القرض بفائدة استقر الرأي السائد لديهم على تحريم القرض بفائدة، ولذا فإن استرداد ثمن القرض أمر مشروع ولكن الفائدة عن القرض غير مشروعة وغير جائزة إطلاقا.

ب.3/ الفكر الاقتصادي الاسلامي

جاء الاسلام بأصول عامة وثابتة، وصالحة لكل مجتمع في كل زمان ومكان، وعلى هذا الاساس نجد بأن الفكر الاقتصادي الاسلامي لا يقوم على تحليل علمي يجعل من البحث الاقتصادي علما مستقلا بذاته فالمفكرون الاسلاميون كابي يوسف وابن خلدون والمقريزي، لم يصلوا الى فصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من انواع الدراسات

بل كانت جميع الدراسات خاضعة لاعتبارات دينية وممزوجة بالدراسات الاخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ، ولا شك ان الجوانب التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والتي اتخذ فيها الدين الاسلامي موقفا معينا، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

-الملكية: اعترف الاسلام بالملكية الفردية ونتج عن ذلك اقرار الاسلام بالتفاوت في الارزاق، اذ يقول الله تعالى في محكم تنزيله "والله فضل بعضكم على بعض في الرزق"

-العمل: لم يميز الاسلام بين انواع العمل، فهي كلها سواء من حيث اهميتها للحياة الاقتصادية، حيث غير من المفاهيم الموروثة التي تحصر العمل اليدوي على فئة العبيد والفقراء والمستضعفين

-الرق: ابقى الاسلام على نظام الرق من ناحية، لكنه فتح ابوابا عديدة لانهاؤه والنظر اليه نظرة انسانية من ناحية اخرى، ومن هنا فقد اتخذ الاسلام في هذا الشأن حلولا بالنسبة لهم وهي: 1 معالمتهم معاملة حسنة

2 حبب الى المالك عتق الرقيق وجعله كفارة عن الاثام والذنوب

-القرض بفائدة: اما القرض بفائدة (الربا) فقد حرمه الاسلام وجعله من اكبر الاعمال غير المشروعة موضحا ان الربا تحريمه في الاسلام ليس قاصرا فقط على اقتراض النقود بفائدة، بل انه يمتد الى انواع اخرى من المعاملات، كمبادلة سلعة بسلعة من نفس النوع ولكن بكمية اكبر وهو ما يطلق عليه بربا الفضل.

-الاحتكار: لقد نهى الاسلام عن الاحتكار كونه يؤدي الى قتل المنافسة الحرة الشريفة بين الافراد والدول.

ج/ الفكر الاقتصادي في العصر الحديث

يبدأ تأريخ العصر الحديث بسقوط القسطنطينية في منتصف القرن 15 م، ويمتاز هذا العصر بظهور مدارس اقتصادية عديدة لمختلفة، لذا سنحاول ذكر أهمها بإيجاز

ج.1/ المدرسة التجارية: ظهرت أفكار هذه المدرسة على إثر انهيار نظام الاقطاع في اوروبا، وظلت أفكارها سائدة الى غاية منتصف القرن الثامن عشر، وقد ساهمت عدة عوامل في ظهور هذه المدرسة، منها ظهور الدولة كوحدة سياسية جديدة وكان أول

ظهورها في فرنسا ثم انجلترا واسبانيا مما أدى في بروز اتجاهات فكرية جديدة، كذلك التحرر الفكري من سيطرة الكنيسة وانحرافها عن تعاليم الدين المسيحي، وتزايد أهمية التجارة الخارجية، خاصة بعد اكتشاف القارة الأمريكية.

وقد اتفق أنصار هذه النظرية أن أهم ما ينبغي تحقيقه من النظام الاقتصادي هو قوة الدولة و ثرائها، وسعيها الى تنمية ثرواتها من المعادن النفيسة كالذهب والفضة، لهذا نادى التجاريون بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفرض الرقابة الحكومية عن طريق فرض الضرائب على الواردات وتشجيع الصادرات بتشجيع المنتجين ومد يد العون لهم قصد تقليص الواردات وزيادة الصادرات.

ج.2/ المدرسة الطبيعية: ظهرت هذه الأخيرة في فرنسا في القرن الثامن عشر على يد الطبيب فرونسوا كيسناي، إن من أهم من أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها المدرسة الطبيعية هي ضرورة ان يكون النظام الاقتصادي حرا، حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه بطريقة منتظمة وتقوم بتوجيهه تلقائيا نحو التوازن الطبيعي، لهذا ينادي الطبيعيون بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لذلك أمكن القول أن الحرية الاقتصادية وجدت بدايتها عند الطبيعيين كرد فعل على ما طالب به التجاريون من ضرورة التدخل الحكومي، على هذا الاساس أقام الطبيعيون مذهبهم في الحرية الاقتصادية على فكرة القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية التي يجب أن تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية.

ج.3/ المدرسة الكلاسيكية: تعود نشأة المدرسة الكلاسيكية الى اواخر القرن الثامن عشر ميلادي، ويعتبر المفكر والفيلسوف ادم سميث هو أول من وضع قواعد هذه المدرسة، ومن ثم شهدت هذه المدرسة تطورا مع دراسات المفكرين مثل جون ستيوارت ميل، وديفيد ريكاردو مما ساهم في بلوغ نضجها الفكري الكامل في اعمالهم ، والتي أثرت على الفكر السائد في بريطانيا.

هيمنت نظريات المدرسة الكلاسيكية على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى الى غاية عام 1870، وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الاسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي وضرورة تقسيم العمل، لهذا كانت نظرية "اليد الخفية" لادم سميث هي أبرز ما جاءت به المدرسة ومعناها أن الفرد الذي يهتم بمصلحته الشخصية هو دون قصد يدعم مصلحة المجتمع والاقتصاد بشكل كامل.

